القسم الأول:
الإطار المرجعي لرصد وتحليل وضع القضاء في الدول العربية

تصطدم جهود التطوير والتنمية في الدول العربية بحاجز أساسي يعيق تقدمها بالشكل المطلوب، ويتمثّل بعدم وجود آليات منهجية ومستمرة للرصد والتحليل، ما ينعكس ندرة وعدم دقة في المعلومات والبيانات الميدانية المتوافرة. هذا يؤثر سلبا في انتهاج مقاربة إصلاحية شاملة مبنية على معرفة متوطدة، ويعيق تقدم الإصلاح القضائي الذي يعتبر مرتكزا أساسيا من مرتكزات تطوير حكم القانون والعدالة في المنطقة وأحد أبرز مداخل الإصلاح فيها.

يدرك المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) أهمية الرصد العلمي كوسيلة فعالة لتطـوير أداء القضاء بما يتناسب مع حاجاته الحقيقية ويتوافق مع ظروف الدولة والمجتمع. ويتم هذا الرصد عادة وفق أصول علمية تتبع تصميما معينا يتضمن مبادئ ومعايير واضحة ومنهجيات محددة يتم الرصد مـن خلالهـا وبالقياس عليها. وهذا ما لم يكن موجودا في المنطقة العربية قبل الآن.

بالتأكيد، ليس هناك من تصميم واحد يناسب كل الدول، إذ يجب مراعـاة خـصوصيات الأنظمـة القانونيـة المختلفة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل دولة. وهذا ما سـعى اليـه المركـز العربي، من خلال "مشروع تطوير حكم القانون والنزاهة في الدول العربية"، حيث عمل مع مجموعة واسـعة من الخبراء والشركاء العرب والدوليين، على مواءمة المبادئ والمعايير الدولية مع متطلبات وخـصوصيات الدول العربية التي تتشابه إلى حد كبير فيما بينها، خصوصا تلك التي تم اختيارها لتنفيذ هذا المشروع وهـي الأردن ولبنان والمغرب ومصر.

تم إنجاز هذا العمل الكبير من خلال عملية تشاورية موسعة ضمت أصحاب الاختصاص في الدول العربيـة من قضاة ومحامين وخبراء وأكاديميين مشهود لهم بالخبرة، وتمثّلت بإقامة سلسلة من المقـابلات الشخـصية وحلقات الحوار وجلسات "العصف الفكري" وورش العمل وغيرها. انتهت هذه العملية بوضع إطار مرجعـي (Framework) لرصد وتحليل وضع القضاء في الدول العربية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للنظم الإنتخابية (IFES). وقد شكّل هذا الإنجاز سابقة، ليس على مستوى المنطقة فحسب بل على مستوى العالم أيضا. تميز هذا الإطار المرجعي بعدم سلوكه طريق التقييم العام (Scoring) الذي تبنته جهات أخرى عاملة في مجـال الإصلاح القضائي في العالم، تاركة أمر التقييم للقارئ والباحث بعد أن تضع بين يديه المعلومات والبيانـات اللازمة لذلك. ويضم هذا الإطار المرجعي:

(أ) "مبادئ القضاء الصالح" التي يتم الرصد من خلالها وبالقياس عليها

(ب) منهجية علمية واضحة للتقارير الرصدية التي تجمع وتحلّل المعلومات في كل دولة

(ج) استطلاعات للرأي توجه لأصحاب الاختصاص ولأفراد الرأي العام في كل دولة لرسـم صـورة عـن الإدراك الخاص بالقضاء (Perception) كونه يشكّل أحد موشرات القضاء الصالح أيضا.